A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.2/44/11
6 December 1989
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الدورة الرابعة والاربعون

اللجنة الثانية

البنود ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة

مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ وموجهة إلى الامين العام من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الامم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لفرنسا لدى الامم المتحدة تحياتها إلى الامين العام وتتشرف ، بالإشارة إلى المسائل التالية التي تعالج في اللجنة الثانية ، التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، (البند ٨٣) وأزمة الديون الخارجية والتنمية (البند ٨٤) وحماية المناخ العالمي لمنفعة الاجيال البشرية الحاضرة والمقبلة (البند ٨٥) ، وبوصفها البلد المضيف لمؤتمر القمة الاخير للبلدان الصناعية الرئيسية السبعة (١٤-١٦ تموز/يوليه ١٩٨٩) ، بأن تحيل إليه ، طي هذا ، الإعلان الاقتصادي لمؤتمر قمة لارش .

وستكون البعثة الدائمة لفرنسا ممتنة للامين العام إذا تفضل بتعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، وهي تنتهز هذه الفرصة لتعبر له من جديد عن أسمى آيات التقدير .

المرفق

الإعلان الاقتصادي لمؤتمر قمة لارش

(١٦ تموز/يوليه ١٩٨٩)

١ - نحن ، رؤساء دول أو حكومات البلدان الصناعية الرئيسية السبعة وكذلك رئيس لجنة الاتحادات الأوروبية ، قد اجتمعنا في باريس في مؤتمر القمة الاقتصادي السنوي الخامس عشر . ويمثل مؤتمر قمة لارش بداية دورة جديدة من مؤتمرات القمة بعد التي بدأت برامبويي في عام ١٩٧٥ وفرساي في عام ١٩٨٢ . وإن الدورة التي بدأت في عام ١٩٨٢ توافق فترة من أطول فترات النمو منذ الحرب العالمية الثانية . وقد أتاحت مؤتمرات القمة هذه البدء في إجراء مشاورات فعالة ، وتقديم أفكار جديدة ، وتعزيز التعاون الدولي .

٢ - وفي هذه السنة هناك ثلاثة رهانات رئيسية تميز الحالة الاقتصادية العالمية :

(أ) اختيار وتنفيذ التدابير المناسبة للحفاظ على نمو متوازن والتحكم في التضخم وخلق الوظائف وتحقيق العدل الاجتماعي . وهذه التدابير من شأنها أيضا أن تسهل الحد من الاختلالات الخارجية وأن تشجع المبادلات والاستثمارات الدولية فضلا عن أنها تحسن حالة البلدان النامية ؛

(ب) تنمية البلدان النامية وإدماجها على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي . لقد أحرز لا محالة تقدم كبير في عدد من هذه البلدان ، وخاصة في البلدان التي تنفذ سياسات اقتصادية سليمة . إلا أن عبء الديون ، والطابع الدائم للفقر الذي غالبا ما تزيد من حدته الكوارث الطبيعية التي تصيب مئات الملايين من الأشخاص ، هما من المشاكل التي سنتناولها بروح من التضامن ؛

(ج) استعجال صون البيئة لفائدة الأجيال المقبلة . إن هناك ، مثلما بينت ذلك دراسات علمية ، تهديدات خطيرة تخيم على بيئتنا : استنزاف طبقة الأوزون في الاستراتوسفير والانبعاثات المفرطة لثاني أكسيد الكربون أو للغازات الأخرى ذات أثر دفيئي والتي يمكن أن تحدث تغيرات مناخية . ولحماية البيئة ، يتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف بحزم وأن يُنفذ بسرعة سياسات متضافرة تهدف إلى تأمين التنمية الدائمة .

الحالة الاقتصادية الدولية

٣ - إن هذا النمو المستمر قد أتاحته سياسات تهدف إلى تحسين مدى فاعلية ومرونة اقتصاداتنا كما أتاحه تعزيز التعاون والتنسيق فيما بيننا . وإن المستوى الجيد للاستثمارات الذي تحقق في هذه الفترة من شأنه أن يشجع على الامد المتوسط نمو عرض السلع والخدمات وأن يساهم في الحد من أخطار التضخم . إلا أن المستقبل لا يخلو من مخاطر .

٤ - لقد أمكن حتى الآن السيطرة على خطر التضخم في العديد من البلدان بفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومات والسلطات النقدية . إلا أنه يجدر الاستمرار في توخي الحذر واتباع سياسة حازمة في البلدان التي ازداد فيها التضخم بهدف تخفيضه .

٥ - ورغم إحراز بعض التقدم في مجال القضاء على الاختلالات الخارجية ، فقد انخفض نسق التكيف ، مؤخرا ، على نحو هام . ولاحراز تقدم جديد في عملية التكيف هذه فإن التعاون فيما بيننا أمر ضروري .

٦ - ومن الضروري ، في البلدان التي تشهد عجزا في الميزانيات وموازين المدفوعات الجارية ، خاصة في الولايات المتحدة الامريكية وكندا وايطاليا ، القيام بتخفيضات جديدة في عجز الميزانية ؛ وستتخذ تدابير لهذا الغرض . ويمكن أن تساهم في تذليل الفارق بين الادخار والاستثمار ، والحد من الاختلالات الخارجية ومكافحة التضخم وإضفاء المزيد من الاستقرار على أسعار الصرف في سياق يتسم بانخفاض أسعار الفائدة .

٧ - وفي البلدان ذات فائض في موازين المدفوعات الجارية ، خاصة في اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية ، ينبغي اتباع سياسات اقتصادية كلية مناسبة والقيام باصلاحات هيكلية تشجع النمو غير التضخمي للطلب الداخلي وتسهل التكيف الخارجي .

٨ - وإن بلداننا تتحمل معا المسؤولية عن التنمية المتوازنة للاقتصاد العالمي . ويتعين على البلدان التي تشكو من عجز أن تؤدي دورا أساسيا في عملية التكيف العالمي متوسط الاجل وذلك بتنمية صادراتها وتخفيض عجزها الخارجي ؛ ويتعين على البلدان ذات فائض أن تساهم في دعم نمو الاقتصاد العالمي وذلك باتباع سياسات تخلق ظروفا مواتية لنمو طلبها الداخلي وارداتها .

٩ - ولا يسع المرء إلا أن يرحب بظهور اقتصادات صناعية جديدة وبالحوار الذي بدأ معها . وإننا نطلب من الاقتصادات التي لها فوائض كبيرة ، من بين هذه الاقتصادات ، أن تساهم في الحد من الاختلالات الخارجية وأن تشارك مشاركة كاملة في نظام المبادلات متعدد الأطراف وفي السوق المالية العالمية . ولهذا الغرض يتعين عليها أن تسمح لأسعار الصرف فيها بأن تعكس مركزها التنافسي ، وأن تحترم الالتزامات التي تمت الموافقة عليها في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، وأن تقلل من الحواجز التجارية .

التطورات النقدية الدولية والتنسيق الدولي

١٠ - اتفقت بلداننا ، بموجب اتفاقات بلازا واللوفر ، على اتباع سياسات للاشراف والتنسيق بغية تحسين المعطيات الأساسية لاقتصاداتها من ناحية وتشجيع استقرار أسعار الصرف وفقا لهذه المعطيات من ناحية أخرى . وهذان الجانبان متكاملان .

وقد أحرز تقدم في مجال الإشراف متعدد الأطراف وتنسيق السياسات الاقتصادية ، بغية تأمين التماسك الداخلي للسياسات الوطنية واتساقها على الصعيد الدولي . وقد تم تحديد الاجراءات الواجب تنفيذها ، وتم تحسينها بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي .

١١ - وقد ساهمت عملية التنسيق في توسع الاقتصاد العالمي وسمحت إلى حد كبير بتحسين اشتغال النظام النقدي الدولي . وقد تعاونا أيضا بصورة مستمرة في أسواق الصرف .

ومن الهام مواصلة هذا النهج التعاوني ، المرن وإذا لزم الأمر تطويره بغية تحسين اشتغال نظام النقد الدولي وزيادة استقراره بصورة تتماشى مع المعطيات الأساسية للاقتصادات . ولذلك نطلب من وزراء المالية أن يواصلوا دراسة التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين عملية التنسيق ، والتعاون في أسواق الصرف واشتغال نظام النقد الدولي .

١٢ - وإننا نرحب بقرب انتهاء الأعمال المتعلقة بالتنقيح التاسع لحصص صندوق النقد الدولي مما سيسمح باتخاذ قرار حول هذا الموضوع قبل نهاية السنة .

ونحن نلاحظ أن مسألة التخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة ما زالت قيد النظر في مجلس ادارة صندوق النقد الدولي .

١٣ - وقد ساهم النظام النقدي الأوروبي على نحو هام في تقارب السياسات الاقتصادية والاستقرار النقدي داخل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

تحسين الكفاءة الاقتصادية

١٤ - سنواصل التشجيع على اتخاذ تدابير ترمي إلى تذليل العقبات أمام تحقيق كفاءة اقتصاداتنا . وتعترض هذه العقبات سبيل عدة قطاعات اقتصادية ، وتكبح النمو وتقيد إيجاد فرص عمل ، وتضعف السياسات الاقتصادية الكلية وتعرقل التكيف الخارجي . وفي هذا السياق ، لا بد من إصلاحات ضريبية ، وتحديث الأسواق المالية ، وتعزيز سياسات المنافسة والتخفيف من شدة التصلبات في جميع القطاعات ، بما في ذلك الطاقة والصناعة والزراعة . وينبغي كذلك تحسين التعليم والتدريب المهني ، وشبكات النقل والتوزيع . وينبغي التعمق في السياسات الرامية إلى زيادة مرونة وديناميكية سوق العمل وإلى تخفيض معدل البطالة . وداخل الاتحاد الأوروبي ، فإن التقدم المطرد المحرز في سبيل تنفيذ البرنامج الوارد في الوثيقة الوحيدة الأوروبية بنهاية ١٩٩٢ قد زاد فعلا من الكفاءة الاقتصادية زيادة قوية .

١٥ - ويعتبر انخفاض الوفورات الملحوظ في بعض بلداننا أثناء هذا العقد مدعاة للقلق . ويمكن أن يساهم هذا الانخفاض في رفع أسعار الفائدة الحقيقية ويعرقل بالتالي النمو . وإن الوفورات غير الكافية وحالات العجز الشديد في الميزانية تصاحبها حالات عجز خارجي جسيمة . وفي إطار تنسيق السياسات ، نوصي باتخاذ تدابير ترمي إلى التشجيع على الادخار وإزالة كل ما يشني عن ذلك عند الاقتضاء .

١٦ - وتستدعي الأنشطة المالية بصورة متزايدة استحداث تقنيات جديدة على المستوى العالمي . ويمكن أن تضر جرائم المطلعين على أسرار السوق بمصداقية الأسواق المالية : فالأنظمة متفاوتة جدا بتفاوت البلدان . وهذه الأنظمة إما تم تعزيزها مؤخرا أو أنها قيد التعزيز . وينبغي مواصلة وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان .

المسائل المتصلة بالتجارة الدولية

١٧ - شهدت المبادلات العالمية في العام الماضي توسعا سريعا . على أن الحماية لا تزال تشكل تهديدا حقيقيا . ونحن نؤكد بقوة من جديد استعدادنا لمكافحة جميع

أشكالها . ونحترم الالتزامات التي تم التعهد بها في بونتا ديل استه بشان مبدأي التراجع والتجميد ، والتي تنطوي خاصة على عدم اتخاذ أي تدبير يقيد أو يشوه المبادلات ، ويتنافى مع أحكام الاتفاق العام وصكوكه . ونتفق على اللجوء بفعالية إلى الآلية المحسنة لتسوية المنازعات في الغات والتماس تحسينات جديدة . وسنتلافى كل عمل تمييزي أو مستقل يخالف مبادئ الغات ويثير الشكوك حول سلامة النظام التجاري المتعدد الاطراف . ونتعهد كذلك بأن نرفض رفضا باتا النزوع إلى مبدأ التعامل على أساس أحادي أو ثنائي أو قطاعي ، وإلى تنظيم المبادلات ، مما يعرض للخطر النظام المتعدد الاطراف ومفاوضات جولة أورغواي .

١٨ - وتشكل المفاوضات المثمرة التي جرت في لجنة المفاوضات التجارية في نيسان/ابريل الماضي في جنيف ، والتي شهدت نهاية استعراض منتصف الفترة ، انجازا هاما جدا . فهي توفر إطارا محددا للأعمال المقبلة في جميع القطاعات ، بما فيها مواصلة الإصلاح الزراعي ، في الأجلين القصير والطويل على السواء . كما توفر الإطار المنشود للمفاوضات الموضوعية في القطاعات الهامة التي لم تخضع بعد كلية لاحكام الغات ، مثل الخدمات ، وقواعد الاستثمار التي تمس المبادلات ، والملكية الفكرية .

وقد اشتركت البلدان النامية بنشاط في هذه المفاوضات وساهمت في نجاحها . وينبغي لجميع البلدان أن تقدم ما تستطيعه من مساهمة بناءة .

ونعرب عن كامل تعهدنا بإحراز مزيد من التقدم الملموس في جولة أورغواي للفراغ من هذه الجولة بنهاية ١٩٩٠ .

١٩ - ونلاحظ مع الارتياح بدء نفاذ اتفاق التجارة الحرة المبرم بين كندا والولايات المتحدة ، فضلا عن المبادرات الاخيرة المتخذة لتكثيف العلاقات الاقتصادية الوثيقة بالفعل بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة . إن هذه التطورات ، مثلها مثل أي تطور من شأنه أن يتدخل في مجال التعاون الإقليمي ، ينبغي أن تؤدي في نظرنا ، إلى مبادلات وتستكمل عملية تحرير التجارة المتعددة الاطراف .

٢٠ - والاتحاد الاوروبي عاقد العزم على ضمان أن تؤدي السوق المحلية ، بجوانبها التجارية ، أيضا إلى مبادلات وتستكمل عملية تحرير التجارة المتعددة الاطراف .

٢١ - ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في تعزيز النظم المتعددة الأطراف المتعلقة بائتمانات التصدير المعانة والتي تولد تشويهات في المساعدة المبادلات . وينبغي مواصلة هذا المجهود بنشاط واستكماله في الهيئات المختصة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بغية تحسين الاتجاهات الحالية في أقرب وقت ممكن .

المشاكل العامة للتنمية

٢٢ - إن التنمية مجازفة تعم جميع بلدان العالم . وسنساعد البلدان النامية بتحرير المبادلات ودعم تكيفها الهيكلي . وسنشجع كذلك التنويع الاقتصادي للبلدان التي تعتمد على السلع الاساسية ، وإيجاد بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا وتدفق رأس المال .

ونؤكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت أساسية ونرحب بالجهود المتزايدة المبذولة في هذا المجال من جانب المشتركين في اجتماع القمة . ونلاحظ الاهداف التي سبق للمنظمات الدولية أن حددتها بالنسبة لمستوى المساعدة الانمائية الرسمية في المستقبل ونؤكد الأهمية التي يكتسيها المبلغ الإجمالي للتدفقات المالية من أجل التنمية .

ونصر كذلك على الأهمية التي ينبغي لنا تعليقها على نوعية المساعدة الممنوحة وكذلك على تقييم المشاريع والبرامج الممولة .

٢٣ - ونحث البلدان النامية على انتهاج سياسات اقتصادية سليمة . وإن اعتماد تدابير مالية وتدابير في الميزانية ترمي إلى اجتذاب الاستثمارات والنهوض بالنمو مثل عودة رؤوس الأموال إلى مصادرها ، لهو عامل حاسم تماما .

٢٤ - ونلاحظ بارتياح أن مبادرة تقديم المساعدة المتعددة الاطراف إلى الفلبين ، التي أولاها الإعلان الاقتصادي الصادر في تورونتو عناية خاصة ، قد سجلت تقدما هاما .

٢٥ - وأمام الحالة الاقتصادية التي تبعث على القلق في يوغوسلافيا ، فإننا نشجع حكومتها على تنفيذ برنامج قوي للإصلاحات الاقتصادية يتيح لهذا البلد الاستفادة من دعم ثنائي ومتعدد الأطراف .

الحالة في أفقر البلدان

٣٦ - إن تعزيز مرفق التكيف الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي ، والبرنامج الخاص لمساعدة أفقر البلدان وأكثر البلدان ديونا التابع للبنك الدولي ، والتغذية الخامسة لصندوق التنمية الافريقي ، هي كذلك تدابير هامة لصالح البلدان التي تقوم بعملية تكيف . ونؤكد الاهمية التي تكتسيها التغذية الكبيرة للمؤسسة الإنمائية الدولية .

٣٧ - وكما طالبنا في العام الماضي في تورونتو ، فقد توصل نادي باريس إلى توافق في الآراء ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، حول شروط إجراء تخفيض هام في خدمة الدين من أجل أفقر البلدان . وقد استفاد ثلاثة عشر بلدا فعلا من هذا القرار .

٣٨ - ونرحب بزيادة عنصر المنح في المساعدة الإنمائية وبالتدابير المتخذة لتحويل القروض إلى منح ، ونطالب باتخاذ إجراءات جديدة في هذا الصدد . وينبغي تناول المساعدة الإنمائية وإعادة جدولة الديون بمرونة .

٣٩ - ونحن نولي أهمية كبيرة حتى تصبح الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة العام القادم المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في باريس عام ١٩٩٠ فعالة ومثمرة .

استراتيجية معززة لديون البلدان ذات المديونية الباهظة

٤٠ - وإذا كنا قد أحرزنا نتائج هامة فيما يتعلق بالمديونية ، فلاتزال هناك صعاب يجب التغلب عليها : إن خدمة الدين في العديد من البلدان ، مازالت مرتفعة بالنسبة للصادرات ، كما أن الوسائل اللازمة لتمويل الاستثمارات اللازمة للنمو مازالت قليلة ويشكل هروب رؤوس الاموال مشكلة أساسية . إن العمل على إيجاد بيئة مواتية للاستثمارات يعد أمرا ضروريا للحفاظ على مستوى نمو جيد دون استدانة مفرطة . وتتوقف هذه التحسينات قبل كل شيء على أعمال سياسات تكيف مستمرة وفعالة في البلدان المدينة .

٣١ - ونحن نتمسك بحزم ، من أجل هذه الأسباب كلها ، بالاستراتيجية المعززة للديـــن المطبقة في كل حالة على حدة . وتشمل هذه الاستراتيجية التدابير التالية :

(أ) يتعين على البلدان المدينة أن تنفذ بمعاونة الصندوق والبنك سياسات اقتصادية متوازنة ، تصمم بوجه خاص لتعبئة الادخار وتشجيع الاستثمار وإعـــادة رؤوس الأموال الى بلدانها الأصلية .

(ب) ينبغي للمصارف عند استكمال قروض جديدة ، إيلاء أهمية متزايـــدة لعمليات تخفيض عبء الدين وخدمته ، تتم الموافقة عليها بحرية وعلى أساس تقنيـــات السوق .

(ج) سوف يسهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إجراء تخفيض أساســي للدين وذلك بتجنيب جزء من قروض البرامج .

(د) وفيما يتعلق بالصفقات التي تقتضي تخفيضا هاما في الدين وفي خدمتـــه يمنح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تمويلا إضافيا يشكل دعما كافيا لســـداد الفوائد . وتم لهذا الغرض الموافقة على استخدام الحسابات المجمدة .

(هـ) مواصلة إعادة جدولة الديون في نادي باريس ، وإضفاء المرونة علـــى وكالات ائتمانات التصدير .

(و) تعزيز قدرة المؤسسات المالية الدولية على دعم برامج تكيف الاقتصـــاد الكلي والهيكلي في الأجل المتوسط ، وتعويض الآثار السلبية لأوجه العجز عن التصديـــر ، والصدمات الخارجية .

٣٢ - وفي إطار هذه الاستراتيجية :

(أ) نشيد بالقرارات التي اتخذتها المؤسستان مؤخرا بغية تشجيع تخفيـــض عبء الدين وخدمته ، وتحديد موارد مناسبة لهذا الغرض .

(ب) نحث البلدان المدينة على الإسراع في وضع برامج قوية للإصلاحـــات الاقتصادية تفتح الطريق لإجراء تخفيضات في عبء الدين وخدمته وفقا للاتجاهات التـــي حددتها مؤسستا بريتون وودز .

(ج) نشجع المصارف التجارية على اعتماد نهج واقعية وبناءة في مفاوضاتها مع البلدان المدينة ، وعلى الإبرام السريع لاتفقات مالية ، تشمل تخفيضا في عبء الدين وخدمته ، وكذلك تقديم أموال جديدة . ونؤكد أن الإقراض العام لا ينبغي أن يحل محل الإقراض الخاص . إن حكوماتنا على استعداد لإعادة النظر كما ينبغي في سياستها الضريبية وأنظمتها وقواعد المحاسبة الخاصة بها للقضاء على العقبات القائمة في سبيل تخفيض عبء الدين وخدمته .

البيئة

٣٣ - لقد تبين العالم ضرورة المحافظة بصورة أفضل على التوازن الايكولوجي وبخاصة فيما يتعلق بالتهديدات الخطيرة التي يتعرض لها الغلاف الجوي والتي يمكن أن تؤدي في المستقبل الى تغيرات في المناخ . إن تلوث الهواء والبحيرات والانهار والمحيطات والبحار ، والامطار الحمضية والمواد الخطرة وسرعة التصحر وإزالة الغابات تثير كلها قلقا متزايدا . إن مثل هذا التدهور في البيئة يعرض للخطر الكائنات الحية ويضر برفاه الافراد والمجتمعات .

ومن الملح اتخاذ تدابير لتفهم وحماية التوازن الايكولوجي وسوف نعمل جاهدين معا لبلوغ هدفنا المشترك وهو المحافظة على بيئة صحية ومتوازنة بغية بلوغ أهدافنا الاقتصادية والاجتماعية والاضطلاع بالتزاماتنا إزاء الاجيال المقبلة .

٣٤ - ونحن نوصي بشدة جميع البلدان ، كيما تعطي زخما جديدا للبحث العلمي المتعلق بمشاكل البيئة ، وتطوير التكنولوجيات اللازمة وإجراء تقديرات محددة للتكاليف والفوائد الاقتصادية لسياسات البيئة .

إن الشكوك التي مازالت قائمة بشأن بعض هذه المسائل لا ينبغي أن تعطل أعمالنا دون ما سبب .

ومن ثم فإننا نطلب الى جميع البلدان توحيد جهودها لتحسين الملاحظة والمراقبة على الصعيد العالمي .

٣٥ - ونحن نعتقد أنه يتعين أيضا تنمية التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا ونقلها ، بغية الإقلال من التلوث وإيجاد حلول بديلة .

٣٦ - ونرى أيضا أن للصناعة دور حاسم يجب أن تضطلع به لتفادي التلوث من المصدر ، وتخفيض حجم النفايات والحفاظ على الطاقة وتصميم وتسويق تكنولوجيات سليمة مدرة للدخل . ويجب أن تسهم الزراعة أيضا في حل مشاكل البيئة مثل مشاكل تلوث المياه وتآكل التربة والتصحر .

٣٧ - إن حماية البيئة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتجارة والتنمية والطاقة والزراعة والنقل والتخطيط الاقتصادي . ومن ثم فانه يجب وضعها في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار اقتصادي . إن السياسات الاقتصادية وسياسات البيئة يدعم بعضها بعضا .

ونحن نشجع بغية التوصل الى تنمية قابلة للإدامة ، نموا اقتصاديا يتفق مع حماية البيئة . إن الاستثمارات المرتبطة بحماية البيئة ينبغي أن تسهم في النمو . ويجدر في هذا الصدد تكثيف الجهود لإحراز تقدم تكنولوجي يسمح بالتوفيق بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة .

وسوف يصبح في وسع الحكومات نتيجة تعميم دقيق للتكلفة والفوائد والآثار المترتبة على الموارد ، وحماية البيئة ، التوصل بصورة أفضل الى إيجاد التوازن العادل بين القرارات في مجال الاسعار (مثال ذلك الرسوم أو الدعم) والنظم مع وضع قيمة الموارد الطبيعية في الاعتبار كلما أمكن ذلك .

ونحن نشجع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية على إدماج بُعد التنمية في أنشطتها . وسوف يطلب من منظمات دولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ومن الوكالات المتخصصة إعمال تقنيات جديدة للتحليل لمساعدة الحكومات على تقييم التدابير الاقتصادية اللازمة لبيئة ذات نوعية أفضل . ونحن نطلب الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، في إطار أعمالها الخاصة بأخذ البيئة في الاعتبار في القرارات الاقتصادية ، النظر في كيفية تحديد بعض مؤشرات البيئة . ونحن نتوقع أن يعطي مؤتمر الأمم المتحدة الذي سيعقد عام ١٩٩٢ زخما إضافيا لحماية البيئة .

٣٨ - وبغية مساعدة البلدان النامية على تعويض الخسائر التي لحقت بها وتشجيعها على اتخاذ التدابير المرجوة في مجال البيئة ، تجدر دراسة الحوافز الاقتصادية بما في ذلك استعمال آليات المعونة والنقل المحدد للتكنولوجيا . وفي الحالات الخاصة فإن إلغاء الدين الناجم عن المعونة الإنمائية الرسمية ، واتفاقات التنازل عن الدين مقابل إجراءات حفظ الطبيعة ، يمكن أن تضطلع بدور مفيد في حماية البيئة .

ونحن نؤكد أيضا ضرورة وضع مصالح واحتياجات البلدان النامية في الاعتبار وذلك بدعم نمو اقتصادها وتلبية احتياجاتها المالية والتكنولوجية الرامية الى التصدي لمشاكل البيئة .

٣٩ - إن استنفاد طبقة الاوزون في الغلاف الجوي مدعاة لقلق شديد ويستدعي استجابة سريعة .

ونرحب باستنتاجات مؤتمر هلسنكي التي تنص على امور منها الوقف التام ، في اقرب وقت ممكن على الا يتجاوز ذلك نهاية القرن ، لانتاج واستهلاك المواد الكلورية الفلورية الكربونية التي يستهدفها بروتوكول مونتريال . أما المواد التي تستنفد طبقة الاوزون ، والتي لا ترد في بروتوكول مونتريال ، فتستحق ايضا عناية خاصة . وسنشجع على استحداث واستخدام مواد وتكنولوجيات ملائمة للاستعاضة عنها . ويجدر اعطاء مزيد من الاهمية للمشاريع التي توفر بدائل للمواد الكلورية الفلورية الكربونية .

٤٠ - ونطالب ببذل جهود مشتركة للحد من ابتعاثات ثاني اكسيد الكربون وغيره من غازات "الدفيئة" التي من شأنها ان تحدث تغييرات في المناخ ، مما يعرض للخطر البيئة وبالتالي الاقتصاد . ونؤيد بقوة الاعمال التي يضطلع بها في هذا الصدد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ .

ولا بد من تعزيز الشبكة العالمية لمراصد مراقبة غازات "الدفيئة" ودعم المبادرة التي اتخذتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية من اجل انشاء شبكة مرجعية عالمية لكشف التغييرات في المناخ .

٤١ - ونرى ان تحسين انتاج الطاقة يمكن ان يساهم مساهمة كبيرة في بلوغ هذه الاهداف . ونحث المنظمات الدولية المعنية على تعزيز اعتماد تدابير ، ولاسيما تدابير اقتصادية ، ترمي الى تحسين حفظ الطاقة والتشجيع بوجه عام على الاستخدام الفعال لكافة اشكال الطاقة ، استنادا الى التقنيات والتكنولوجيات الملائمة .

ونحن نحرص على المحافظة على أدق معايير السلامة في المراكز النووية وتعزيز التعاون الدولي في مجال سلامة عمل المراكز وادارة النفايات . وندرك ان الطاقة النووية تؤدي ايضا دورا هاما في تخفيض ابتعاثات غازات "الدفيئة" .

٤٣ - وإزالة الاحراج تضر كذلك بالجو وينبغي وقفها . ونحن ندعو الى توخي ادارة رشيدة للغابات بغية الحفاظ على انتشارها في العالم . وستدعى المنظمات الدولية المختصة الى انجاز تقريرها عن الحالة العالمية للغابات بحلول ١٩٩٠ .

٤٣ - والحفاظ على الاحراج المدارية يشكل تحديا ذا أهمية رئيسية بالنسبة للعالم اجمع . وفي حين اننا نعترف بالحق السيادي للبلدان النامية في استخدام مواردها الطبيعية ، فإننا ندعو الى ادارة الاحراج المدارية بعناية تضمن حماية جميع الانواع القائمة فيها وتحفظ الحقوق التقليدية للجماعات المحلية على الأرض والموارد الاخرى . ونحيي مبادرة جمهورية المانيا الاتحادية في هذا الميدان بوصفها مصدرا للتقدم .

ونوصي بالتنفيذ السريع لخطة العمل العالمية للاحراج المدارية ، المعتمدة في عام ١٩٨٦ في اطار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . وندعو البلدان المستهلكة والمنتجة على السواء ، المجتمعة في المنظمة الدولية للأخشاب المدارية ، الى توحيد جهودها لضمان صيانة الاحراج صيانة أفضل ونعرب عن استعدادنا لدعم جهود الأمم التي لديها أحراج مدارية من خلال تعاون مالي وتقني وكذلك في المنظمات الدولية .

٤٤ - وينبغي حماية الاحراج والبحيرات والمجاري المائية في المناطق المعتدلة من آثار الملوثات الحمضية مثل ثاني اكسيد الكبريت واكسيد الازوت . ومن الضروري ان تستمر بنشاط الجهود المبذولة في هذا الصدد على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف .

٤٥ - ويتطلب تزايد تعقيد المشاكل المرتبطة بحماية الجو حلولا مبتكرة . ويمكن توخي صكوك جديدة . وهناك حاجة ملحة الى ابرام اتفاقية اطارية بشأن تغير المناخ ، ترمي الى تحديد الاتجاهات او المبادئ العامة ، وذلك لتعبئة وترشيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي . ونرحب بالاعمال التي يقوم بها حاليا برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، استنادا الى أعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وإلى نتائج اجتماعات دولية اخرى . ويمكن ادماج بروتوكولات محددة تتضمن تعهدات ملموسة في هذا الاطار بقدر ما تقتضيه وتسمح به المعارف العلمية .

٤٦ - ونحن ندين الاستخدام الاعمى للمحيطات لإلقاء النفايات الملوثة . ويثير تردي المياه الساحلية مشكلة خاصة . ورغبة منا في ضمان ادارة رشيدة للبيئة البحرية ، فإننا نؤكد اهمية التعاون الدولي لحمايتها وصون الموارد الاحيائية في البحار . ونطالب الهيئات المختصة في الأمم المتحدة بإعداد تقرير عن حالة المحيطات في العالم .

ونعرب عن اهتمامنا بالقيام على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي بتطوير القدرة على التحكم في آثار التلوث البترولي في البحار وتخفيضها . ونوجه نداء عاجلا الى جميع البلدان كي تستخدم استخداما افضل احدث التكنولوجيات في مجال المراقبة والتطهير . وندعو جميع البلدان الى التصديق على الاتفاقيات الدولية بشأن منع تلوث المحيطات بالمواد الهيدروكربونية وتنفيذها . ونطالب كذلك المنظمة البحرية الدولية بتقديم مقترحات لتطوير الوقاية .

٤٧ - ونتعهد بضمان تنفيذ الانظمة القائمة في مجال البيئة . ولهذه الغاية ، نلاحظ باهتمام مبادرة الحكومة الايطالية في تنظيم محفل في ١٩٩٠ بشأن القانون الدولي للبيئة ، يشترك فيه الجامعيون ، والخبراء العلميون ، والموظفون . وسينظر هذا المحفل في جدوى التاليف بين الانظمة القائمة وكذلك ، على نحو متعمق ، في الجوانب القانونية لمسالة البيئة على الصعيد الدولي .

٤٨ - ونوصي بتعزيز المؤسسات القائمة المختصة بالبيئة في إطار منظومة الامم . وبصفة خاصة على وجه الاستعجال برنامج الامم المتحدة للبيئة وأن يحظى بدعم مالي متزايد . وقد اتفقت طائفة بلداننا على أن إنشاء مؤسسة جديدة في إطار الامم المتحدة يستحق أيضا أن يؤخذ في الاعتبار .

٤٩ - وقد أحطنا علما بتقرير المؤتمر السادس المعني بالاخلاق المتصلة بالاحياء ، الذي عقد في بروكسل ودرس وضع مدونة عالمية للقواعد الاخلاقية ، في مجال البيئة ، تقوم على أساس مفهوم "ادارة الانسان المسؤولة والحذرة للطبيعة" .

٥٠ - وتشكل الفيضانات المفجعة التي تدمر بصفة دورية بنغلاديش ، وهي أحد أفقر البلدان والاكثر كثافة في السكان في العالم مدعاة لقلق العالم أجمع .

ونؤكد على الحاجة العاجلة الى العمل الفعّال المنسق للمجتمع الدولي لمساندة حكومة بنغلاديش ، بهدف إيجاد حلول معقولة لهذه المشكلة الكبرى على الاصعدة التقنية والمالية والاقتصادية والايكولوجية . وبهذه الروح ، نحيط علما بالدراسات المختلفة المتعلقة بالتحكم في الفيضانات ، التي شاركت فيها فرنسا واليابان والولايات المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وبحثها الخبراء من جميع بلداننا ، ونرحب بأن قبل البنك الدولي في أعقاب إجراء هذه الدراسات تنسيق جهود المجتمع الدولي لتهيئة السبل اللازمة للتخفيف من آثار الفيضانات ، ونرحب أيضا بموافقة البنك الدولي على أن يرأس اجتماعا سيعقد بنهاية هذا العام في المملكة المتحدة ،

بناء على دعوة من حكومة بنغلاديش ، وسيضم البلدان الراغبة في الاشتراك بفعالية في هذا البرنامج .

٥١ - ونقدم تأييدنا السياسي لمشاريع مثل مشروع إنشاء مرصد للمناطق الصحراوية ، لمتابعة تطور البيئة القاحلة والهشة التي لا يكف تدهورها عن الازدياد بهدف حمايتها بطريقة أكثر فعالية .

المشاكل المتعلقة بالمخدرات

٥٢ - بلغت مشكلة المخدرات نسبا خطيرة . ونؤكد على الضرورة العاجلة للقيام بعمل حاسم ، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ، ونحث جميع البلدان ، وبصفة خاصة تلك التي يكون فيها إنتاج وتجارة واستهلاك المخدرات كبيرا ، أن تنضم الى جهودنا بغية التصدي لانتاج المخدرات ، وخفض الطلب ومواصلة مكافحة الاتجار ذاته وتطهير الأرباح التي تجنيها منه .

٥٣ - وبناء على ذلك ، نقرر اتخاذ التدابير التالية في المحافل المعنية :

(أ) إيلاء اهتمام أكبر بالبرامج الثنائية للأمم المتحدة بغية تحويل الزراعات غير المشروعة في البلدان المنتجة ، ويجب دعم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات المتعددة الأطراف وتعزيزها وزيادة فعاليتها ، ويجب عليها بصفة خاصة تقديم الدعم لتنفيذ البرامج الفعّالة التي تهدف الى وقف زراعة المخدرات والتجارة فيها ، وكذلك تقديم مساعدة في مجال التنمية ومساعدة تقنية ؛

(ب) دعم جهود البلدان المنتجة التي تطلب المساعدة في مجال مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع فيها ؛

(ج) تعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة المخدرات عن طريق زيادة مواردها وزيادة فعالية تسيير أعمالها ؛

(د) تكثيف عمليات تبادل المعلومات حول الوقاية من الادمان وتأهيل المدمنين ؛

(هـ) تأييد عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٩٠ حول تقليل الطلب على الكوكايين والمخدرات ؛

(و) تعزيز فعالية التعاون والمساعدة المتبادلة بشأن هذه المسائل ، بالبدء بالانضمام السريع الى اتفاقية فيينا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والتصديق عليها وتنفيذها ؛

(ز) إبرام اتفاقات أخرى ثنائية ومتعددة الاطراف ، والقيام حسب الاقتضاء ، بدعم المبادرات والتعاون بهدف تيسير تحديد الارباح غير المشروعة الناتجة عن المخدرات والكشف عنها وتجميدها ووضع اليد عليها ومصادرتها ؛

(ح) عقد فريق خاص للخبراء الماليين يضم المشاركين في اجتماع القمة والبلدان الاخرى المعنية بهذه المشاكل . وتتمثل ولايته في تقييم نتائج التعاون الذي بدأ بالفعل بهدف منع استخدام النظام المصرفي والمؤسسات المالية بغرض تطهير الاموال ودراسة اتخاذ تدابير وقائية اضافية في هذا المجال ، بما في ذلك تكييف النظم الشرعية والقانونية بغية تعزيز التعاون القضائي المتعدد الاطراف ، وسيجتمع الفريق للمرة الاولى بناء على دعوة من فرنسا ويتعين الانتهاء من تقريره بحلول نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

٥٤ - <u>التعاون الدولي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/سيدا)</u>

نحيط علما بإنشاء اللجنة الدولية للأخلاق المتعلقة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/سيدا) التي اجتمعت في باريس في أيار/مايو ١٩٨٩ على نحو ما تقرر في اجتماع قمة البندقية (حزيران/يونيه ١٩٨٧) . وضم الاجتماع بلدان اجتماع القمة والبلدان الاخرى الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وحظي بالمشاركة الفعّالة لمنظمة الصحة العالمية .

* * *

٥٥ - نحيط علما بالمساعي التي بذلها العديد من رؤساء الدول أو الحكومات وكذلك المنظمات المختلفة . وسندرسها باهتمام .

٥٦ - <u>اجتماع القمة الاقتصادي المقبل</u>

لقد قبلنا دعوة رئيس الولايات المتحدة الامريكية وسنجتمع في الولايات المتحدة في العام المقبل .

- - - - -